حاجة ملحة لطرح المزيد من الأراضي الصناعية والتجارية

خبراء: العقار أول من استجاب لرؤية تحويل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً

■ العتيقي: هناك تحديات تواجهها الكويت أهمها تطوير الموانئ

طارق العتيقي

■ الشركات العقارية صرفت الملايين على مشاريع عملاقة بالعاصمة

■ الجراح: إنشاء البنية التحتية بهدف احتضان المستثمر الأجنبي

توفيق الجراح

■ لماذا لا تطرح الحكومة أراضي صناعية وتجارية جديدة وتسوقها؟

أكد خبيران عقاريان كويتيان أن القطاع العقاري أول من استجاب للرؤية السامية بتحويل الكويت مركزا ماليا وتجاريا اقليميا واتفقا على وجوب تطوير القوانين التجارية القائمة حاليا بغية استقطاب المستثمر الاجنبي.

واشاد الخبيران في لقاءين منفرقين مع «كونا» امس بقرار دولة الكويت احتضان المقر الرئيسي لمؤتمر حوار التعاون الاسيوي تمهيدا لتحويله الى منظمة اقليمية باعتبار ذلك في المجمل يصب في مصلحة الكويت الاقتصادية بالمقام الاول وتحقيق هدف من أهداف جعلها مركزا ماليا في المنطقة من خلال التواصل مع الأسواق الآسيوية الواعدة واجتذاب استثماراتها الى البلاد.

وقال رئيس اتحاد العقاريين توفيق الجراح ان القطاع العقاري «لم يقصر في تركيز الاستثمارات المالية وانشاء البنية التحتية اللازمة لتطوير العاصمة بهدف احتضان المستثمر الاجنبي ودفع حركة الاقتصاد ورأينا كيف صرفت الشركات العقارية الملايين لاستكمال مشاريع عملاقة داخل العاصمة كانت تستهدف توفير البيئة اللازمة للمركز المالي والتجاري في الكويت».

واضاف الجراح ان قرار دولة الكويت احتضان مؤتمر حوار التعاون الاسيوي «خطوة في الاتجاه الصحيح لكن يجب أن تترافق مع بعض الاجراءات الحكومية من شأنها تحسين اداء القطاع العقاري وغيره من القطاعات لاجتذاب المستثمر الاجنبي خصوصا فيما يتعلق بالاستثمار الاجنبي وقانون الدبي.او.بي» وحماية المستهلك وحقوق الملكية».

واوضح «الحاجة ملحة لطرح المزيد من الاراضي الصناعية والتجارية اذا ما أرادت الكويت اجتذاب الشركات الاجنبية الى الداخل ودفع حركة تطور الصناعة» ورأى أن أسعار الاراضي حاليا «لا تساعد في اجتذابهم بسبب الارتفاع الحاد في الاسعار وبالتالي زيادة التكلفة على المستثمر».

وشدد على وجوب انشاء مدن صناعية جديدة بأسرع وقت ممكن «لان بعض دول الخليج سبقتنا في هذا المجال والوقت يمضي ويجب الا نتهاون في تحقيق رغبة سمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه بتحويل الكويت مركزا ماليا وتجاريا اقليميا».

وذكر ان الشركات العقارية «هي أول من استجاب لخطاب سمو الامير حفظه الله ورعاه لاسيما بعد زيارة سموه الى سنغافورة عام 2004 حينما كان رئيسا للوزراء ومنذ ذلك الوقت تقرر انشاء الابراج التجارية التي تحاكي نظيراتها العالمية».

وبين الجراح ان القطاع «يمر الان في حالة تباطؤ بسبب الازمة الاقتصادية والاصطدام ببعض العراقيل التي أوجدتها قوانين قديمة لا تحاكي الواقع الاقتصادي الحالي في العالم كقانون الدبي او تي» وقانون الاستثمار الاجنبي».

وأكد ضرورة تعديل تلك القوانين «لتكون اجراءات انشاء الشركات الاجنبية في السوق المحلي أكثر سهولة ويسر مع تذليل العقبات أمامه كما هو معمول به في دول خليجية شقيقة أخرى».

واشار الى أن لدى العقاريين تحديات تواجهها الكويت لتحويلها مركزا ماليا وتجاريا أهمها تطوير الموانئ لتكون مهيأة لاستقبال المزيد من السفن التجارية المحملة بالبضائع «ما سيجعلها محطة ترانزيت بين جميع الدول المحيطة ولاعبا اقليميا في هذا المجال».

وأوضح انه «بالتزامن مع انشاء موانئ جديدة ثمة مشكلة أخرى من الممكن ان تظهر وهي قلة الاراضي المخصصة للتخزين البضائع ولا يخفى أن آخر مشروع عقاري معني بقطاع المخازن تم انشاؤه في ثمانينات القرن الماضي وهذا غير كاف».

وذكر ان أسعار الاراضي المخصصة للتخزين «وصلت لمبالغ خيالية لا يستطيع معها المستثمر الاجنبي توفير الاموال اللازمة لها في ظل وجود منافسين في المنطقة يقدمون له تسهيلات كبيرة لذا علينا من الان طرح مشاريع لوجستية جديدة».

واقترح العتيقي ان تطرح الحكومة أراضي صناعية وتجارية جديدة على أن تقوم الهيئة العامة للاستثمار بتملك تلك الاراضي ومن ثم تسويقها عالميا واقليميا للمستثمر الاجنبي وبأسعار تنافسية بالاضافة الى طرحها بالسوق المحلي ليستفيد قطاع الصناعة الكويتي أيضا بشرط أن تكون ضمن ضوابط واجراءات تضمن حقوق المستثمرين والدولة في الوقت نفسه.

وذكر أن تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري يحتاج كذلك تفعيل قطاع مهم وهو القطاع السياحي خصوصا أن الكويت تتمتع بمقومات الدولة السياحية أسوة بباقي دول الخليج «ان لم تكن افضل».

«الايمان التام بامكانات دولة الكويت لتحويلها مركزا ماليا في المنطقة الا ان ذلك يحتاج تفاعل كل اجهزة الدولة ومجلس الامة بالاضافة الى وجود ارضية سياسية مستقرة».

وقال ان الموضوع لا يرتبط فقط بالجانب المالي «بل يجب ايضا التفكير بجعل الكويت مركزا صناعيا يستقطب كبريات الشركات الصناعية لاسيما انها دولة نفطية وبالتالي تستطيع تطوير القطاع الصناعي النفطي بما يجلب مزيدا من الاموال الخارجية التي ستحرك تاليا جميع القطاعات بما فيها العقار».

واقترح الجراح ان تكون الكويت مركزا للصناعة النفطية في قارة آسيا «لانها لاعب رئيسي في السوق النفطية لاسيما ما يتعلق بعمليات تكرير النفط وانشاء مصاف جديدة للصناعات النفطية الحديثة ما من شانه ايجاد سوق هائل تستفيد منه القطاعات كافة».

من جانبه قال الخبير العقاري ومدير عام شركة المقاصة العقارية سابقا طارق العتيقي ان الدولة «معنية بطرح مشاريع تجارية وصناعية جديدة اذا ما أرادت جلب اهتمام الدول الآسيوية المشاركة في منتدى الحوار الآسيوي اليها لاسيما تعور آسيا التي لديها امكانيات اقتصادية هائلة».

واضاف العتيقي ان هناك تحديات تواجهها الكويت لتحويلها مركزا ماليا وتجاريا أهمها تطوير الموانئ لتكون مهيأة لاستقبال المزيد من السفن التجارية المحملة بالبضائع «ما سيجعلها محطة ترانزيت بين جميع الدول المحيطة ولاعبا اقليميا في هذا المجال».

وأوضح انه «بالتزامن مع انشاء موانئ جديدة ثمة مشكلة أخرى من الممكن ان تظهر وهي قلة الاراضي المخصصة للتخزين البضائع ولا يخفى أن آخر مشروع عقاري معني بقطاع المخازن تم انشاؤه في ثمانينات القرن الماضي وهذا غير كاف».

وذكر ان أسعار الاراضي المخصصة للتخزين «وصلت لمبالغ خيالية لا يستطيع معها المستثمر الاجنبي توفير الاموال اللازمة لها في ظل وجود منافسين في المنطقة يقدمون له تسهيلات كبيرة لذا علينا من الان طرح مشاريع لوجستية جديدة».

واقترح العتيقي ان تطرح الحكومة أراضي صناعية وتجارية جديدة على أن تقوم الهيئة العامة للاستثمار بتملك تلك الاراضي ومن ثم تسويقها عالميا واقليميا للمستثمر الاجنبي وبأسعار تنافسية بالاضافة الى طرحها بالسوق المحلي ليستفيد قطاع الصناعة الكويتي أيضا بشرط أن تكون ضمن ضوابط واجراءات تضمن حقوق المستثمرين والدولة في الوقت نفسه.

وذكر أن تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري يحتاج كذلك تفعيل قطاع مهم وهو القطاع السياحي خصوصا أن الكويت تتمتع بمقومات الدولة السياحية أسوة بباقي دول الخليج «ان لم تكن افضل».

وتطرق الى موضوع تطوير الجزر الكويتية وزيادة الاستثمارات في القطاع السياحي «لان العملية بالنهاية مترابطة مع بعضها بعضا فلا نستطيع ان نجعل الكويت مركزا للتجارة الاقليمية دون تطوير قطاع السياحة والقطاعات الاخرى ذات الصلة».

وقال العتيقي ان القطاع المصرفي والانتماني في الكويت تقع عليه مسؤولية كبرى في اجتذاب الشركات الاجنبية من خلال اعطاء التسهيلات المالية اللازمة التي تمكنهم من العمل داخل الكويت « فإن قطاعنا المصرفي متين وحصيف لكن نسعى لمزيد من التسهيلات في منح القروض».

وبين ان مجمل ما ذكر يحتاج أيضا الى «الاستقرار السياسي لان رأس المال جبان ولا يتحمل المخاطرة في مناطق تحيط بها تحديات سياسية لذلك نود من السلطتين التشريعية والتنفيذية التعاون التام من أجل تحقيق رغبة سمو الامير في تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري».

وأعرب العتيقي عن الامل في أن يحقق مؤتمر حوار التعاون الاسيوي في الكويت كل النجاح المأمول منه لما له من آثار ايجابية على البلاد وابراز اسمها في المحافل الدولية.

يذكر ان منتدى حوار التعاون الاسيوي الذي تستضيفه دولة الكويت ينطلق في 13 الجاري ويستمر حتى 17 منه بمشاركة رؤساء دول ووزراء خارجية 31 دولة آسيوية يناقشون مختلف الاوضاع الاقتصادية والانمائية في القارة.

46.461 دولاراً الناتج المحلي الإجمالي للفرد

«ضمان» : الكويت الثالثة عربياً في معيار الثراء

احتلت الكويت المرتبة الثالثة في قائمة الدول العربية من حيث معيار الغنى أو الثراء خلال 2011-2012 إذ بلغ الناتج المحلي الاجمالي للفرد 46.461 دولاراً.

وجاءت دولة قطر وفقا للتقرير الذي اصدرته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات «ضمان» في المقدمة كأغنى دولة عربية في 2011، محافظة بذلك على تصنيفها لسنوات عدة مضت ويتوقع أن تحافظ على ذلك العام الحالي 2012 كذلك.

وصنف التقرير دولة الإمارات العربية المتحدة كثاني دولة عربية ثراء فيما جاءت الكويت في المرتبة الثالثة ثم البحرين في المرتبة الرابعة وعمان الخامسة بينما اتخذت المملكة العربية السعودية المرتبة السادسة ولبنان في المرتبة السابعة والجزائر في المرتبة الثامنة وتونس في المرتبة التاسعة والمغرب في المرتبة 12 ومصر في المرتبة 14 والسودان15 واليمن 16 وجيبوتي 17.

هذا ووردت موريتانيا الاخيرة في القائمة كأفقر الدول العربية، بينما لم تظهر بعض الدول العربية في التصنيف كمثل الصومال نظرا لعدم الاستقرار بها وفلسطين لعدم توافر بيانات اقتصادية عنها.

ووفقا للناتج المحلي الإجمالي للفرد في الدول العربية والذي يشير إلى مدى ثراء الأفراد والبلاد، جاءت قائمة المؤسسة كما في الجدول التالي:

هذا وأورد التقرير أخفض ناتج محلي إجمالي للفرد في موريتانيا بـ 1.207 دولار، كما توقع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للفرد في قطر والإمارات والكويت في 2012 إلى 98.241 دولارا و67.894 دولاراً و46.690 دولارا على التوالي.

«التجاري» يرعى معرض «ري ديزاين» لأصحاب المواهب

الشيخ طلال في جناح «التجاري»

قام البنك التجاري الكويتي برعاية معرض «ري ديزاين» الذي نظمه مجموعة من الشباب المتطوعين الكويتيين هواة الفنون في فندق الموفنبيك المنطقة الحرة وذلك على مدار يومي 9 و10 أكتوبر 2012.

وقد تم افتتاح معرض «ريديزاين» تحت رعاية الشيخ طلال الفهد الاحمد الصباح، وهو يهدف إلى دعم الشباب المبدعين في مجال الفنون وكذلك مصممي الجرافيكس ومصممي الديكور، والأزياء، والرسامين، والنحاتين، والمصورين الفوتوغرافيين، والعديد من الشباب أصحاب المواهب الذين يتمتعون بالحس الفني المرهف فضلاً عن تميزهم بمهارات خاصة في التصميم والإبداع.

هذا وقد صرح مستشار رئيس مجلس الإدارة للتسويق عادل الجناعي، بأن البنك التجاري يولي اهتماما بمختلف القطاعات الاجتماعية والثقافية التي تحقق التواصل والترابط الاجتماعي خاصة لفئة الشباب، مشيرا إلى أن البنك سبق وأن ساهم في العديد من الأنشطة والمعارض التي تخص الشباب وفي مختلف المجالات. وتأتي هذه الخطوة من جانب البنك التجاري الكويتي لتشجيع هذه الشريحة على تنمية قدراتهم وإبراز مواهبهم الفنية ودعما لمشاريعهم المستقبلية.

وقد أقام التجاري جناحاً في المعرض لتعريف الحضور بالمنتجات الجديدة وأنواع الحسابات المختلفة خاصة حساب الشباب «Tijari @» الذي يناسب رواد المعرض من الشباب ويتلاءم مع احتياجاتهم وأفكارهم وميولهم، للسعي إلى تنمية الوعي المصرفي لديهم وتنظيم الجوانب المالية لأعمالهم المهنية في المستقبل.

استقرار سعر صرف الدولار مقابل الدينار

استقر سعر صرف الدولار مقابل الدينار ليسجل 0.281 دينار كما استقر سعر صرف اليورو مقابل الدينار عند مستوى 0.361 دينار.

وقال بنك الكويت المركزي ان سعر صرف الجنيه الاسترليني ارتفع مقابل الدينار ليصل الى 0.450 دينار في حين ظل سعر صرف الين الياباني دون تغيير عند مستوى 0.003 دينار بينما ارتفع سعر صرف الفرنك السويسري ليسجل 0.299 دينار.

وفي موازاة ذلك سيطرت المخاوف وعمليات تجنب المخاطرة واللجوء الى «الملاذ الآمن من العملات» على الاسواق وكان السبب الرئيسي وراء ذلك اعلان وكالة «ستاندرد اند بورز» تخفيض تصنيفها الائتماني لاسبانيا ما أكد عمق الأزمة الأوروبية وان خروج الدول الأوروبية من هذه الأزمة لا يزال أمرا بعيدا. واقبل المستثمرون بشكل كبير على شراء الدولار والين الياباني ليتراجع اليورو مقابل العملات الرئيسية بعد أن اصبح عملة «غير مرغوب بها» بالنسبة للمستثمرين في حين تنتظر الاسواق الاوروبية اليوم حدثا مهما وهو بيع ايطاليا لسنداتها الحكومية وهو ما سيكون محل مراقبة حثيثة في الاسواق.

«VIVA» تختتم رعايتها لمؤتمر الإبداع نقاط 2012

جانب من المؤتمر

اختتمت شركة الاتصالات الكويتية «VIVA» رعايتها لمؤتمر الإبداع نقاط 2012 الذي اقيم في الكويت تحت شعار «مدينة أرابسك المفقودة». وقد تضمن المؤتمر 20 محاضرة و 10 ورش عمل، ركزت على تنمية روح الإبداع وتعزيز سبل التواصل بين المبدعين في الشرق الأوسط.

جمع المؤتمر أكثر من 300 طالب وخبير في شتى اختصاصات الإبداع والفنون تحت سقف واحد استضافهم دار الآثار الاسلامية، الامريكاني تحت رعاية وزير الاعلام وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد عبدالله المبارك الصباح وذلك من فترة بين 4-9 اكتوبر 2012. شارك في هذا المؤتمر الذي تناول موضوع «مدينة ارابسك المفقودة» 21 متحدثا سلطوا الضوء على الفرق القائم بين التراث والحرف اليدوية والصناعات الإبداعية المعاصرة والعلاقة التي تجمع بينهم. و يهدف مؤتمر نقاط للبحث في مكامن الشبه بين الماضي و الحاضر و ربط التراث بمختلف مجالات الفن المعاصر.

وتعليقا على هذه المبادرة، يقول عبد الرزاق بدر العيسى، مدير الاتصالات التسويقية في «VIVA»: «نحن كشركة ندرك قيمة الإبداع ونعي أهميته فهو أحد الدعائم الرئيسية التي ترتكز عليها لترسيخ مكانتها الرائدة في سوق الاتصالات. إن دعم الإبداع وتنميته على اختلاف أشكاله وميادينه هو أمر أساسي وضروري وهذا هو ما نأمل أن نكون قد حققناه من خلال رعايتنا لمؤتمر نقاط للتصميم في الكويت.»

«بيتك» يدعم الأنشطة الاجتماعية لطلبة كلية الهندسة

فريق العلاقات العامة في «بيتك» مع طلبة الهندسة

واصل بيت التمويل الكويتي «بيتك» المساهمة في دعم انشطة طلبة قسم الهندسة المدنية في جامعة الكويت للعام الثالث على التوالي، وذلك ضمن توجه «بيتك» لدعم الطلبة وشريحة الشباب ومشاركاته في المسئولية الإجتماعية.

وقد شارك «بيتك» طلبة الهندسة في العديد من الأنشطة التي ينظمونها وابرزها حفل التخرج وحفل تكريم الطلبة المتفوقين، وغيرها، مما يحقق الأثر الطيب على نفوس الطلبة، ويساهم بشكل كبير في تعزيز العمل الطلابي وتمتين العلاقات بين أبناء الكلية الواحدة.

وكان «بيتك» ممثلا بفريق العلاقات العامة مصاحبا للطلبة خلال رحلتهم إلى وزارة الداخلية-الإدارة العامة للمرور- هندسة المرور،حيث تفقدوا غرفة التحكم المركزية الخاصة بالكاميرات والإشارات الضوئية وتعرفوا على دورها وأهميتها والية تشغيلها،كما اطلع مهندسو المستقبل على طبيعة عمل إدارة هندسة المرور وعلاقتها بالإدارات الأخرى والدور الحيوي والمهم الذي تلعبه بالتعاون مع الإدارات الأخرى لإنجاح إستراتيجية عمل وزارة الداخلية على كافة المستويات.

وقد كان لهذا التواجد من قبل «بيتك» أثاره الإيجابية لدى الجانبين، فقد استشعر طلبة الهندسة مدى حرص «بيتك» على دعم أنشطتهم والمساهمة في تعزيز الجانب العملي في علومهم ومعارفهم بهذه الزيارة إلى إحدى الوحدات الهندسية المهمة التي تتطلع بدور أساس في عمل وزارة وثيقة الصلة بالحياة اليومية للمواطنين وهي وزارة الداخلية،ومن جانب الإدارة العامة للمرور،استقبل القائمون عليها هذه المبادرة من قبل «بيتك» بكل ترحاب وتقدير لما لها من أثر في التعريف بدور هندسة المرور لدى طلبة الهندسة.